KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل واعتمادها في المصارف التجارية العراقية

Capital adequacy according to Basel requirements and its approval in Iraqi commercial banks

أ.د. رضا صاحب أبو حمد
الباحث ماهر جواد جبار
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة
Prof Dr. Reda Sahib Abu Hamad
Researcher Maher Jawad Jabbar
Faculty of Administration and Economics/University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i73(A).16743

الملخص:

تعد كفاية رأس المال من أبرز الموضوعات التي تهم إدارة المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية المالية والنقدية المحلية والدولية لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في إدارة المصرف وحمايته. لذا هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى موضوع دور متطلبات لجنة بازل (III) في الحد أو التقليل من المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية عينه الدراسة ، من خلال استخدام نسب قياس كفاية راس المال ، ولتحقيق هذا الغَرض تم تطبيق الدراسة على عينة من المصَارف مكونة من عشر مصارف مدرجَة في سوق العراق للأوراق الماليَة للمدة من (٢٠١٠- ٢٠٢٠) ، وقد تم استخدم مجموعة من المقاييَس المالية والإحصائية المتمثلة بالمعادلات المالية والبرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام أل(Regression) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنَتاجات أهمها أن معدلات كفاية رأس المال في المصارف الخاصة تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل (III) البنك المركزي العراقي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، متطلبات بازل، المصارف التجارية العراقية.

Abstract:

Capital adequacy is one of the most important issues of concern to the management of banks and the local and international financial and monetary control and supervisory bodies because of the great importance of this issue in the management and protection of the bank. Therefore, the study aimed mainly at the issue of the role of Basel III Committee requirements in limiting or reducing the credit risks of the same study, through the use of capital adequacy measurement ratios, and to achieve this purpose the study was applied to a sample of banks consisting of ten banks listed in the market Iraq Securities Exchange for the period from (2010-2020), and a set of financial and statistical measures were used, represented by financial equations, the statistical program (SPSS) and the use of the (Regression), and the study reached a set of conclusions, the most important of which are: The capital adequacy rates in private banks are much more than the minimum capital adequacy ratio and in all the measures in force, whether mentioned in the Basel Agreement (III) 10.5%, or the Iraqi Banking Law or the instructions of the Central Bank of Iraq (12%), and one is attributed The reasons for

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

this increase are the steady annual increases in banks' capital, which constitute the numerator of the index, in contrast to the slowdown in the growth of risk-weighted banking assets compared to short-term investments.

Keywords: Capital adequacy, Basel requirements, Iraqi commercial banks.

المقدمـة: Introduction

بدأ موضوع كفاية رأس المال المصرفي يأخذ حيزاً واسعاً من الاهتمام في الادبيات المالية والمصرفية، وظل هذا الاهتمام يتزايد بصورة مطردة من قبل المؤسسات المصرفية والمالية الدولية، ومن ابرزها لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية التي سعت الى ارساء اسس وقواعد رقابية من شأنها تدعيم هيكل النظام المالي العالمي بهدف اقرار السلامة المصرفية للأطراف المرتبطة بالصناعة المصرفية، وبالعمل المتواصل لتلك اللجنة اصدرت ابتداء من عام ١٩٨٨ العديد من القرارات الدولية الخاصة بكفاية راس المال المصرفي وتوسعت في تناول كل الموضوعات المرتبطة بكفاية رأس المال المصرفي، ولم تكن ما أرسلته تلك اللجنة من مقررات إلزامية بل تركت الحرية للسلطات الرقابية الوطنية في إعادة صياغة ما تضمنته تلك المقررات بما يتوافق وبيئة العمل المصرفي لكل دولة.

اعدت لجنة بازل ١٩٨٨ طريقة لقياس كفاية رأس المال بناءً على نظام أوزان مخاطرة يتم تطبيقه على الفقرات كلها داخل الميزانية وخارجها على ان لا تقل نسبة رأس المال الى الموجودات الخطرة المرجحة عن (٨٪) .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وعلى الرغم من تطبيق هذه المقررات في اغلب دول العالم وانها شكلت تطوراً كبيراً في الصناعة المصرفية الا ان بعض الانتقادات العملية دفعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية والخاصة باطار كفاية رأس المال الى العمل على وضع نظام جديد اكثر قوة فأصدرت مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم بازل والذي ستصبح معاييره واجبة التطبيق في المجتمع الدولي في نهاية عام ٢٠٠٦، وان معايير بازل الجديدة هي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح من حيث تحسين سياسات وممارسات ادارة المخاطر والاموال لدى المصارف.

وتمثل المقررات الجديدة لكفاية رأس المال الشغل الشاغل لرجال المصارف فهو يشكل فرصة وتحدياً في آن واحد للصناعة المصرفية العالمية والعربية وتتجسد مساهمة هذه الدراسة في استجلاء الجوانب المصرفية لمعيار كفاية راس المال على وفق مقررات بازل واثرها في توظيف اموال المصارف .

ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الازمة العالمية ٢٠٠٨، ومما زاد من صعوبة الموضوع ظهور مخاطر جديدة في معيار بازل (II،III)،تتمثل بالمخاطر التشغيلية، والمخاطر السوقية ،قامت لجنة بازل بأجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاثة لبازل الثانية تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته ببازل(III) ،حيث تلزم قواعد بازل (III)،البنوك بتحصين انفسها جيدا ضد ما ستواجهه من مخاطر وازمات مالية في المستقبل، وتحصينها من اجل التغلب على الاضطرابات المالية، والمخاطر.

- الإطار المنهجي:

أولا: مشكلة البحث:

تعد المصارف التجارية ركنا أساسيا يعتمد عليه الجهاز المصرفي العراقي ثم الاقتصاد العراقي، وقد تعرضت هذه المصارف لمخاطر متعددة ومنها الائتمانية، إذ توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

استمرارية عمل المصارف، وهذا الأمر يتعلق بخصوصية الجهاز المصرفي في العراق، أن الانتشار الواسع للمصارف في العراق ضمن بيئة مصرفية يسودها العمل المصرفي التجاري يثير عدة تساؤلات حول مدى تطبيق متطلبات لجنة بازل III وقدرتها للحد من المخاطر، ومن ثم تحسين سمعة المصرف وزيادة ايراداته وارباحه.

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الأتية:

١. هل ان متطلبات لجنة بازل (III) يمكن توفرها في المصارف التجارية ؟

٢. ما هو الاطار المفاهيمي والفكري لمتطلبات بازل (III) ومدى تطبيقها في المصارف التجارية الخاصة العراقية؟

٣. هل ان المصارف التجارية ثم الجهاز المصرفي في العراق لديه الرغبة في تطبيق متطلبات بازل (III)؟

٤. هل ان تطبيق متطلبات بازل (III) في المصارف التجارية يخدم العمل المصرفي في العراق؟

ثانيا: الأهمية:

مما يأتي أهمية الدراسة من خلال:

١-التركيز على أحد المواضيع الهامة وهو اثر متطلبات لجنة بازل (III) للمصارف التجارية.

٣-بيان اهمية استخدام متطلبات لجنة بازل (III) والذي يعد من الوسائل الرقابية لتفادي الأزمات المصرفية قبل وقوعها او الحد منها وبما يسهم في تحسين كفاءة وفاعلية العمل المصرفي.

ثالثا: الفرضيات:

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافه تم صياغة الفرضية الأتية:

الفرضية الرئيسة للبحث – مدى امكانية تطبيق لجنة بازل III للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

رابعا: الاساليب المستخدمة:

بالنظر إلى طبيعة موضوع البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذْ تم استخدام تم عدد من الأساليب والأدوات الإحصائية لتقدير الأثر والارتباط لأثبات فرضية الدراسة

كما تم استخدام الاساليب المالية المتمثلة بالمؤشرات المالية التي استخدمت في الدراسة حسب متطلبات لجنة بازل (III):

أ- مؤشر كفاية راس المال حسب متطلبات بازل (III) بالإضافة الى المؤشرات العامة كما موضح بالمعادلة الاتية (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: ٣)

$$\text{كفاية راس المال} = \frac{\text{قدعاقلا قيلامسأرلا}}{\text{تادوجوملا قحجرملا نازواب قلباقمل رطاخم نامتئالا رطاخم قوسلا رطاخم ليغشتلا}} \geq 10.5$$

خامسا: مجتمع وعينة البحث:

يتضمن مجتمع الدراسة بكافة شركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة الدراسة اقتصرت على (٥) مصارف تجارية خاصة والمبينة في الجدول (١) أدناه خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، ومن أسباب اختيار المصارف عينة الدراسة الاتي:

١- إن المصارف عينة الدراسة جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ووجود تقارير مالية متكاملة ومدققة من أجهزة التدقيق الخارجي.

٢- إن المصارف عينة الدراسة كانت من أكثر المصارف نشاطا في التداول لأسهمها خلال السنوات واقلها انقطاعا للتداول من المصارف الأخرى.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (١) المصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة.

ت	المصارف التجارية الخاصة	رمز المصرف
١	الخليج التجاري	BGCB
٢	الشرق الأوسط	BIME
٣	الموصل للتنمية	BMFI
٤	مصرف بغداد	BBOB
٥	سومر التجاري	BSUC

المبحث الأول: الجانب النظري:

رأس المال:

ورد مفهوم المال ورأس المال في كثير من المجالات، ويمكن النظر اليه من وجهة نظر مفاهيمية في جوانب مختلفة، فالمال لغةً: ما ملكه الإنسان من جميع الأشياء وتصغيرهُ مُوَيْلٌ، والجمع أموال، ورجلٌ مل أي كثير المال، وكل ما يقبل الملك فهو مال سواء أكان عيناً أم منفعة، وسواء أكان منتفعاً به شرعاً أم لا ، أما ما لا يملكه الإنسان ولا يحوزه بالفعل فلا يسمى مالاً في اللغة كالطير في الهواء، والسمك في الماء، والأشجار في الغابات، والمعادن في باطن الأرض.

اولا: نسبة كفاية رأس المال

تقيس نسبة كفاية رأس المال مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها, ولغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق دأب البنك المركزي على استخدام نسب قانونية ومعيارية أبرزها الحد الأدنى لكفاية رأس المال والبالغة (١٢٪)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المحددة في أحكام المادة ١٦ من قانون المصارف والتي تقيس نسبة رأس المال الأساسي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، فضلا عن قياس نسبة رأس المال الى الموجودات، ونسبة القروض الى الودائع بما لا يتجاوز (70%) ونسبة القروض غير العاملة الى أجمالي القروض، ونسبة موجودات القطاع المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي.

كما ان اتفاقية بازل جاءت بمعايير لها قيمتها في تطوير القطاع المصرفي، وتعد قراراتها ملزمة للدول المنظمة اليها، إذ يجب عليها السير في سياستها النقدية على وفق ما تقرره هذه الاتفاقية من معايير تسهم في تنظيم العمل المصرفي دوليا وداخليا.

ثانيا: نشأة لجنة بازل

بازل مدينة تقع في شمال سويسرا على نهر الراين، وتعد مرفأ نهرياً ومركزاً صناعياً، وتشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والرقابة في عام ١٩٧٤، وعملت لعدة سنوات قبل أن تنشر تقريرها النهائي في عام ١٩٨٨، وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة الاثني عشر دولة وهي:

(بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، امريكا، لوكسمبورغ)، وكانت اللجنة تعقد اجتماعاتها في مدينة بازل في سويسرا مقر بنك التسويات الدولية، وهذه اللجنة تسمى لجنة الانظمة البنكية والممارسات الرقابية أو لجنة كوك نسبة الى رئيس محافظ بنك انكلترا المركزي (داوودي، ٢٠١٩: ٢٩).

يعود السبب في انشائها الى تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول النامية وارتفاع حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف العالمية، وكان انشائها بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ويكون اجتماعها سنوياً اربع مرات (الحسيني، ٢٠٢٠: ٤٠).

ثانيا: لجنة بازل (II)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

إن من أهم الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمات المصرفية المتعاقبة في الكثير من الدول هو ضعف الإدارة المصرفية في التعامل مع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها من جهة وضعف الرقابة الداخلية والخارجية على نشاط تلك المصارف من جهة أخرى. أي مراجعة وتطوير لمعيار بازل (I) الصادر في عام ١٩٨٨.

١- أهداف بازل (II):

أدت التحسينات في ممارسات إدارة المخاطر وأساليب الإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تعدد الأزمات المالية، إلى إعادة النظر في اتفاق بازل (I) عام1988, وصياغة إطار قادر على تدعيم السلامة والاستقرار للنظام المصرفي الدولي، وترى اللجنة أن أهداف الإطار المعدل (Basel II Objectives) هي كما يأتي: (SAP , 2005:8)

أ- تقوية ودعم القطاع المالي والمصرفي, وأهم ما تم اتخاذه في هذا الصدد إصدار لجنة بازل للرقابة على البنوك للأسس المحورية للرقابة المصرفية الفاعلة في عام 1997، وأصدرت في عام 1999 منهجيات أو طرق تطبيق الأسس المحورية للرقابة المصرفية الفعّالة، وكذلك قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي (Financial Sector Assessment Program) والذي يطلق عليه اختصاراً (FSAP).

ب - تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر، وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر, وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر وهذا يُعَدَ من أهم منافع الإطار المعدل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقترحاتها بمفهوم الأركان الثلاثة (أي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، والمراجعة الإشرافية، وانضباط السوق) كمدخل يستند إليه الإطار المعدل. (Jaime Caruana,2003:2).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ج- تطبيق الاطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال, والذي يتواءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية.

د- تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر, إذ تؤدي الشفافية والإفصاح دوراً مهماً في انضباط السوق, إذ إن توافر المعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب تساعد المتعاملين (المشاركين) في الأسواق المالية على إتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة, أما في حال عدم الشفافية والإفصاح فإن ذلك يؤدي إلى تضليل المشاركين في الأسواق والتأثير على قراراتهم سلباً, وقد لوحظ ذلك خلال الأزمة المالية في المكسيك في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995, إذ إن عدم الشفافية والإفصاح لعبا دوراً مهماً في تفاقم الأزمة، ولذا أولت المؤسسات المالية الدولية اهتماماً كبيراً بالشفافية والإفصاح في الأسواق المالية بصفة عامة والمصارف بصفة

هـ- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية، فقد ركز الاتفاق المعدّل (بازل II) على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي (Regulatory Capital) من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للمصارف التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة، ويعد اتفاق (بازل II) أكثر تعقيداً من اتفاق (بازل I) وذلك لأسباب متعددة، منها أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها يُعَدّ أمراً معقداً، وفي الوقت الذي غطى اتفاق (بازل I) نوعين من المخاطر، وهما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، جاء معيار (بازل II) ليغطي إضافة إلى ذلك مخاطر التشغيل (Operational Risks), إذ أصبحت المخاطر التي يغطيها معيار (بازل II) هي مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل.

ثالثا: لجنة بازل (III)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بينت الأزمة العالمية الأخيرة (٢٠٠٨) فشل اتفاقية بازل (I، II)، في مواجهة الازمات حيث اهملت اتفاقية بازل(I، II)، بعض المخاطر كتلك المتعلقة بالسيولة وعمليات التوريق المعقدة والتي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك مما دفع الى حدوث الازمة، هذا ما دفع الى اصدار بازل(III) ومراجعة عميقة و شاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد المصرفية الدولية و قد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بأجراء دراسات تحليلية شاملة لمعرفة أسباب ومكامن الخلل واقتراح الاصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية وجعلها أقل عرضة للأزمات وبشكل عام أظهرت الدراســات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت نقاط واسعة من بنية النشاطات و الممارسات المصرفية على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التوريق و اعادة التوريق المعقدة و في ممارسات ادارة المخاطر (كوثر، ٢٠٢١: ٣٧٥).

اي إن إصلاحات لجنة بازل (III) جاءت ردة فعل للازمة المالية العالمية بعد المصادقة عليها في سنة ٢٠١٠ من زعماء مجموعة العشرين في كورية الجنوبية من أجل تدعيم رأس المال والسيولة بغية تعزيز مرونة القطاع المصرفي والهدف منها تحسين قدرة القطاع المصرفي على احتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي (مخطار، ٢٠١٧: ٣٤).

١- اصلاحات بازل (III):

تتمثل اصلاحات بازل (III) بالاتي (دحام وعجرش,٢٠٢١: ٤١):

أ- تدعيم جودة رأس المال: تعتبر لجنة بازل أنه من الضروري تدعيم جودة رأس المال وذلك للحفاظ على القدرة على امتصاص الخسائر وضمان استمرار نشاط مؤسسات الائتمان، حيث أن مكونات رأس

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المال لم تعد كافية ولا بد من تدعيمها وإلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5%على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ (% 2)وفق اتفاقية بازل(III).

ب – رفع مستوى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، بما في ذلك زيادة الحد الأدنى لمتطلبات الأسهم العادية من (2%) إلى (4.5%) وتخصيص شريحة بمقدار (2.5%) من رأس المال لمواجهة أزمات محتملة، أي أن المصارف يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ نسبة، (7%) وأكدت هذه الاتفاقية أنه في حالة عدم التزام أحد المصارف بهذه القواعد فأنه يحق للسلطات المالية أن تمنعه من توزيع الأرباح أو منح مكافآت أو حتى تخفيض أرباحهم.

أضافت الاصلاحات نوعا جديدا من رأس المال تحتفظ به البنوك بنسبة 2%الـــى5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب على أن يكون من حقوق المساهمين وذلك بغرض ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

ج – رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من (4 %) إلى (6 %) وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال (القروض لأجل متوسط) (كوثر، ٢٠٢٠، ٣٧٥). بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين) (٠ – ٢.٥٪من رأس المال الأساسي) حقوق المساهمين، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى المصارف وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن)

د – تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة التي لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

٢- السيولة حسب بازل (III)

إن أكبر الابتكارات التي أتت بها اتفاقية بازل تتمثل في إدخال نسبتان تتعلق بالسيولة لدى المصارف، النسبة الأولى للأجل القصير والنسبة الثانية للأجل الطويل، فنظرا لأهمية السيولة المصرفية التي ظهرت خلال أزمة ٢٠٠٧ ندرك بوضوح سبب هذا الابتكار التنظيمي.(Bossier,2012:19)

أ- نسبة تغطية السيولة : (LCR) لتعزيز مرونة قصير الأجل للمخاطر المتوقعة عن طرق ضمان وجود موجودات سائلة كافية ذات جودة عالية تمكنها من الصمود لمدة ٣٠يوما خلال حدوث أي من الأزمات المحتملة.

ب- نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة: (NFSR) لتعزيز المرونة لفترات زمنية تمتد لسنة , لموائمة التركيبة الأساسية للموجودات و المطلوبات.

٣- المصارف العراقية وتطبيق متطلبات بازل (III)

يتأثر استقرار القطاع المالي والمصرفي في العراق بجملة من العوامل، لعل أهمها عوامل الضعف المتأصلة فيه نتيجة للضعف الكبير التي تعاني منه البنية التحتية للجهاز المصرفي وقلة الخبرة المكتسبة، مما يجعل هذا القطاع عرضة للمخاطر، وعدم قدرته على تحمل الأزمات المحلية والدولية كما ان تزايد المخاطر في القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية بهذا القطاع، فضلا عن المخاطر التي تنجم

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

عن عدم كفاءة السياسات المالية والاقتصادية المعتمدة، يؤدي حتما الى انتقالها الى القطاع المصرفي، وبالتالي الاضرار بالأركان الرئيسة للاستقرار المالي، الذي تعبر عن قدرة القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص على مواجهة المخاطر أو أية تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ التكلفة والمنفعة(الجنابي، ٢٠١١: ٨٧)

أ–المتطلبات الدنيا لرأس المال:–

من أجل ضمان استقرار النظام المصرفي وتحقيق سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق، وضع البنك المركزي العراقي مجموعة من النسب المعيارية والقانونية، على المصارف الحكومية والأهلية العاملة في العراق الالتزام لتحقيق الأهداف المطلوبة، وكان من أبرز تلك النسب والذي جاء متوافقا مع مقررات بازل (III)هو تحديد الحد الأدنى لرأس المال. واستنادا الى أحكام المادة (١٤) من قانون المصارف رقم 94لسنة، 2004 فقد حدد البنك المركزي الحد الأدنى لرأس مال المصارف المحلية بـ (٢٥٠) مليار دينار، كما حدد رأس المال التشغيلي لفروع المصارف الأجنبية بـ (٥٠) مليون دولار أو ما يعادلها بالدينار العراقي أي بنسبة 30%من رأس مال المصارف المحلية.

ب –نسبة السيولة : ركزت لجنة بازل على رؤوس الاموال ذات الجودة العالية كجزء رئيسي من تنظيم السيولة أي المخاطر المحتملة خلال مدة (٣٠) يوم وتوصي اللجنة بان تبلغ نسبة تلك الاصول السائلة (١٠٠٪)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الثاني: الجانب العملي:

تحليل كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل (III) :

تعد كفاية راس المال في القطاع المصرفي من العناصر المهمة والاساسية لمتانة وقوة المركز المالي للمصارف والتي تهتم بها ادارة المصارف والاجهزة الرقابية والإشرافية في العالم، كما وتعد كفاية رأس المال الركيزة الأساسية لحماية أموال المودعين، ومواجهة المخاطر، التي يمكن أن يتعرض لها المصرف أثناء عمله، ولتحليل كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل(III) سوف يتم استخدام النسبة الاتية:

اولا: نسبة رأس المال الاساسي + راس المال المساند إلى صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر:-

بوصفها تعبيراً عن كفاية رأس المال، حيث فرضت تعليمات الحيطة والحذر على المصارف الالتزام بنسبة كفاية راس المال اكبر او تساوي (١٠.٥٪) وفقا لمقررات بازل (III) وترتفع هذه النسبة قليلا وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي الى (١٢٪) مراعاة للظروف الطارئة واعتمادا على ما تيسر من بيانات ولسلسلة زمنية مكونة من (١١) سنة امتدت من ٢٠١٠ ولغاية ٢٠٢٠، والجدول (٢) يوضح ما يأتي:-

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

القاعدة الرأس مالية الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (%)

السنة	الخليج التجاري	الشرق الأوسط	سومر التجاري	بغداد	الموصل
	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio	Ratio
2010	0.39	0.44	1.12	0.35	0.62
2011	0.52	0.85	1.01	0.38	0.92
2012	0.61	0.63	1.29	0.46	0.79
2013	0.77	0.60	1.50	0.42	1.11
2014	0.68	0.90	1.49	0.37	0.95
2015	0.62	0.75	1.61	0.71	1.13
2016	0.65	0.86	1.92	0.73	0.89
2017	0.83	0.80	2.15	0.83	0.87
2018	0.95	0.80	2.45	1.00	1.03
2019	1.09	0.75	2.41	0.76	1.24
2020	0.99	0.77	3.02	1.00	1.51
Mean	%٧٤	%٧٤	%١٨١	%٦٤	101%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) .

يلاحظ من الجداول (٢) ما يأتي:

أ- مصرف الخليج التجاري

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الخليج التجاري خلال سنوات الدراسة (٧٤٪) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر (١٠.٥٪) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (١٢٪) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة ٢٠١٩ بـ(1.09) بسبب انخفاض في الموجودات المرجحة بالمخاطر بمقدار (39395538) الف دينار عن سنة 2018, وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت (٠.٣٩) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا, ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف الخليج التجاري مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة .

ب- مصرف الشرق الأوسط

اولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الشرق الأوسط خلال سنوات الدراسة (٧٤٪) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر (١٠.٥٪) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (١٢٪) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة ٢٠١٤ بـ(0.90) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (104294816) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2013 كذلك سجل انخفاض في الموجودات المرجحة داخل وخارج الميزانية في تلك السنة بمقدار (11840739)الف دينار عن السنة السابقة , وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة ٢٠١٠ اذ بلغت (٠.٦٢) وهي نسبة مرتفعة، قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا, ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

لمصرف الشرق الأوسط مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية.

ج- مصرف سومر

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف سومر التجاري خلال سنوات الدراسة (١٨١٪) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر (١٠.٥٪) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (١٢٪) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي كذلك هي اعلى نسبة مسجلة ضمن عينة الدراسة .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة ٢٠٢٠ بـ(3.02) بسبب انخفاض في الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية بمقدار (26513897) الف دينار عن سنة 2019, وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة ٢٠١١ اذ بلغت (١.٠١) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية بمقدار (38211954) الف دينار عن سنة ٢٠١٠ , ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف سومر التجاري مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات نتيجة لوجود إدارة جيدة.

د- مصرف بغداد

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف بغداد خلال سنوات الدراسة (٦٤٪) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر (١٠.٥٪) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (١٢٪) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنتي ٢٠٢٠,٢٠١٨ بـ(1.00) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي عن السنة السابقة , وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة ٢٠١٠ اذا بلغت (٠.٣٥) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا, ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف بغداد مرتفعة وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة.

هـ- مصرف الموصل

أولا: بلغت قيمة الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل لمصرف الموصل للتنمية خلال سنوات الدراسة (١٠٤٪) وهي نسبة اعلى من المعدل المقرر (١٠.٥٪) وفقا لمتطلبات لجنة بازل (III) وكذلك اعلى من نسبة (١٢٪) وفقا لمتطلبات البنك المركزي العراقي .

ثانيا: سجل المصرف اعلى نسبة له في سنة ٢٠٢٠ بـ(1.44) بسبب الزيادة في رأس المال الأساسي بمقدار (1006731) الف دينار بالمقارنة مع سنة 2019 كذلك سجل ارتفاع في راس المال المساند والقروض في تلك السنة بمقدار (19309931)الف دينار عن السنة السابقة , وكانت ادنى نسبة مسجلة في سنة ٢٠١١ اذ بلغت (٠.٦١) وهي نسبة مرتفعة قياسا بالمتطلبات الخاصة بلجنة بازل والبنك المركزي العراقي كما بينا, ومن خلال المعطيات نجد إن كفاية راس المال لمصرف الموصل للتنمية مرتفع وهذا يعني أداء المصرف قوي للأرباح، ونموه جيداً للموجودات، كما أن خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة.

وفقا لما سبق نجد أن هناك نمواً مرتفعا وواضحاً في نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة إذ وصلت إلى حدود بلغت أضعاف الحد الأدنى بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي وأيضا أضعاف النسبة التي حددتها معايير الرقابة المصرفية في لجنة بازل الثالثة ، وهذا يشير إلى أن المصارف عينة

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

البحث تمتلك رأس مال قوياً قادراً على امتصاص المخاطر المحتملة والحد منها والتحكم بها، وبالتالي توفير حماية أكبر لكن ارتفاعها بأضعاف المعدل المطلوب له أثار عكسية على مقدار الأرباح المتحققة ، ويدل على وجود أموال غير مستثمرة ومعطلة وبالتالي يؤدي إلى تجميد وتعطيل موارده

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أ-معدلات كفاية رأس المال في المصارف الخاصة تزيد كثيراً عن الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في اتفاق بازل 10.5% (III) ، او قانون المصارف العراقية او تعليمات البنك المركزي العراقي (١٢٪) ، وتعزى احد اسباب هذه الزيادة الى الزيادات السنوية المطردة في رؤوس اموال المصارف التي تشكل بسط المؤشر مقابل تباطؤ نمو الموجودات المصرفية المرجحة بالمخاطرة مقارنة بالاستثمارات القصيرة الاجل

ب- يلاحظ أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأسمالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي، على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي،

ت- زيادة رأس المال ليست هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق كفاية رأس المال على نحو ما حدث في بنك (انكلترا) فكم من مصرف كان يتمتع برأسمال قوي ولكن سوء عمليات الإشراف والرقابة الداخلية والضبط الداخلي أدى إلى إخفاقها .

ث- حرصت لجنة بازل على شمول أدوات المشتقات المالية ضمن مقرراتها لكفاية رأس المال المصرفي، بسبب حجم الاستثمار والتداول المتزايد لتلك الأدوات، وما افرزه ذلك من تنويع للمخاطر، وتعزيز لفرص تحقيق العوائد.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

التوصيات:

١- تزويد البنك المركزي العراقي المصارف التجارية بالمقررات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بالتطورات على مشروع المعايير الجديدة أولاً بأول، وحثها على إبداء ما لديها من آراء .

٢- تنسيق وعقد ندوات ومحاضرات للمختصين بهذا المجال من القطاع المصرفي والعاملين بالمصارف لتعريفهم بالتعديلات الجديدة لبازل (III) .

٣- أجراء البنك المركزي العراقي عدداً من المسوحات لمعرفة ممارسات إدارة المخاطر لدى المصارف التجارية ليتاح معرفة التأثير المتوقع الذي قد ينتج عند تطبيق المعايير الجديدة .

٤- ضرورة مشاركة المصارف التجارية العراقية (الخاصة، والحكومية) في المؤتمرات والندوات التي تعقدها المؤسسات الدولية لهذا الغرض مثل صندوق النقد الدولي، والمعهد الدولي المالي، ولجنة بازل.

المراجع:

١-الجنابي، حيدر عباس ،(٢٠١٨). التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي عل عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ،مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٨، العدد٢٨.

٢-داغر ، محمود محمد ، (٢٠١٧).استخدام كل من نسب السيولة lcr ونسبة صافي التمويل NSFR كأجراء رقابي لسيولة المصارف العاملة في العراق ، بحث منشور في مجلة البنك المركزي العراقي الدورية ،عدد١.

٣-داوودي، نزار هياس عباس (٢٠١٩) . دور لجنة بازل لمكافحة غسيل الاموال ،مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ١١،العدد ٢٧.

٤-دحام ،لطيف دحام ،عجرش، هاشم راشد، مخلف ،عمر وصفي ،(٢٠٢١)،اثر اتفاقية بازل (III)على الاداء المالي في المصارف التجارية الاردنية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ١٧، العدد ٥٤.

٥-الحسيني ، علي فتحي ،(٢٠٢٠). الرقابة على المصارف الاهلية في العراق ، مكتبة القانون المقارن ، الطبعة الاولى ، العراق.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

٦-الفوادي،(٢٠١٠)، بلال كاظم ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الاولى ،بيت الحكمة بغداد.

٧-كوثر ، طلحي ،(٢٠٢١)، مقررات اتفاقية بازل III كألية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي – دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، الجزائر ، العدد١ المجلد ١٥.

٨-مخطار ، بوادلي ،(٢٠١٧)، اثر مقررات بازل III في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد٢ .

المراجع الاجنبية

1- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) . (2004) , "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (A Revised Framework)", www.bis.com .

2- Chernobai, Anna , Rachev, Svetlozar T., and Fabbozi, Frank J.(2007). Operational Risk- A Guide to Basel II Capital Requirements, Models, and Analysis, Published by John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey .

3- SAP Group Agency . (2005) , Building a Business Case for Basel II, Germany, Working Papers, available on www.sap.com .

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.